تشخيص الإقتصاد الجزائري للفترة ما بين(2014-2018): بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي.

Diagnosis of the Algerian economy for the period (2014-2018): between fluctuations in oil prices and symptoms of the Dutch disease.

garoui sabah cherif **د. قروي صباح الشريف**
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
garouisabah@hotmail.fr

تاريخ الاستلام:2019/11/15 **تاريخ القبول:2020/08/05**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري، ومعرفة إن كان يعاني العلة الهولندية للفترة (2014-2018)، وذلك من خلال تتبع تطور المؤشرات الإقتصادية لهذه الفترة وعلاقتها بتطور أسعار النفط ومدى تأثرها.

توصلت الدراسة التحليلية لهذا البحث إلى أن الإقتصاد الجزائري تأثر تأثرا كبيرًا بانهيار أسعار النفط، وبالتراجع السلبي للعديد من المؤشرات الإقتصادية كعجز الموازنة العامة، إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، إرتفاع معدلات البطالة،...الخ. وهذا التأثر السلبي لهذه المؤشرات الإقتصادية والتي تعتمد على أكثر من 97% في تمويلها لقطاع المحروقات، يؤكد أن الإقتصاد الجزائري رهين لهذا القطاع، كما يؤكد التغير السلبي لهذه المؤشرات أنه يعاني المرض الهولندي، وأن التخلص من هذه التبعية أصبحت حتمية في ظل عدم استقرار أسعار البترول وارتباطها بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، الإقتصاد الجزائري، أسعار النفط، المؤشرات الإقتصادية، التبعية.

Abstract :

This study aims to try to diagnose the situation of the Algerian economy, And whether it suffered of the Dutch disease over the period 2014-2018., by tracking the development of economic indicators for this period and its relationship to the development of oil prices and their impact.

The analytical study of this research found that the Algerian economy was greatly affected by the collapse of oil prices, the negative decline of many economic indicators such as the budget deficit, low economic growth rates, high unemployment rates, etc. This negative impact of these economic indicators, which depend on more than 97% in the financing of the hydrocarbons sector, confirms that the Algerian economy is hostage to this sector, as well as the negative change of these indicators that suffers from the Dutch disease, and to get rid of this dependency has become inevitable in the instability of prices Petroleum and its association with external factors can not be controlled or predicted.

Keywords: Dutch disease, Algerian economy, oil prices, economic indicators, dependency.

لا يزال إنخفاض أسعار النفط سببا في تأزم الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول التي تعتمد مداخيلها بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية.

والجزائر من بين هذه الدول التي يعتمد إقتصادها على ما يقارب الـ 97% من مداخيله على قطاع النفط والذي يشهد اضطرابا مستمرا في سوقه العالمي، نتيجة العديد من العوامل الخارجية، كزيادة الإنتاج في العراق ودول مجلس الخليج، ورفع العقوبات على إيران، وتغير قيمة الدولار، واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الغاز الصخري،...الخ.

أمام هذه الإضطرابات لأسعار النفط في السوق العالمية، وإعلان السلطة الجزائرية عن تأزم الأوضاع الإقتصادية خاصة في سنة 2014، فإن هذا البحث حاول قراءة وتشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري بطرح الإشكالية التالية:

هل الإقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي للفترة (2014-2018) ؟.

بهدف الإجابة على هذه الإشكالية فإنه تم تقسيم البحث إلى المحورين التالين:

المحور الأول: الإطار النظري للمرض الهولندي.

المحور الثاني: تشخيص حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (2014-2018).

- **فرضيات البحث**

بهدف الإجابة على هذه الإشكالية فإن هذا البحث حاول اختبار الفرضيات التالية:

- تحسن المؤشرات الإقتصادية في الجزائر رهين بأسعار النفط،
- تذبذب المؤشرات الإقتصادية للفترة ما بين (2014-2018) يؤكد أن الإقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.

- **أهمية الدراسة**

تكتسي الدراسة أهميتها كونها تأتي في ظل انهيار أسعار النفط وتأزم الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، والتي تؤكد على تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وحتمية التخلص من هذه التبعية.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص حالة الإقتصاد الجزائري وعلاقته بتغير أسعار النفط؛
- إبراز أعراض المرض الهولندي ومقارنتها بحالة الإقتصاد الجزائري؛
- محاولة اقتراح بدائل فعالة للتخلص من التبعية للريع.

- **الدراسات السابقة**

من أهم الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثتين: مرابط آسيا، طويل آسيا: (2018)، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر يومي07 و08 نوفمبر **2018**، بعنوان" **دراسة قياسية وتحليلية لتأثير تقلبات أسعار البترول على تنمية القطاع الصناعي في**

الجزائر للفترة 1986-2017 " ، هدف هذه الدراسة إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، والإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة تربط بين تقلبات أسعار البترول ومؤشر القيمة المضافة الصناعية.

- دراسة الباحث ضويفي حمزة،(2016): مقال بعنوان " آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، وقد كان هدف الدراسة إبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، فحاولت ان تجيب على الإشكالية التالية والمتمثلة في: ما هي تداعيات انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد للدول المصدرة، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على استمرارية التنمية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات تدابير لمواجهة انهيار أسعار النفط على المدى القصير والمدى الطويل.

- دراسة الباحث بغداد دنين، عمر موساوي،(2016): مقال بعنوان " استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول- دراسة حالة أسعار بترول الجزائر "، وقد كان هدف الدراسة إقتراح نموذج قياسي ملائم للأسعار اليومية لبترول الجزائر والتوقع لها في المدى القصير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط ، كما أن تغيرات أسعار البترول تؤثر على حركة الصادرات بصفة عامة وعائدات الدول بصفة خاصة.

منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الظاهرة المدروسة وهي المرض الهولندي، كما تم تحليلها وتشخيصها وإسقاطها على الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية الوطنية وطبيعة العلاقة بين هذه الأخيرة وتذبذب أسعار البترول.

1- الإطار النظري للمرض الهولندي

1-1- مفهوم المرض الهولندي

المرض الهولندي أو كما يسمى العلة الهولندية أو لعنة الموارد الطبيعية، سمي بهذا الإسم نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في الفترة ما بين (1900-1950)، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث إزداد الميل المحلي للاستهلاك البذخي المبالغ فيه، و الإعتقاد بأن كنزهم الثمين النفط لن ينضب أبدا، إلا أنهم سرعان ما أدركوا العكس، اذ شارفت آبار النفط على الأفول بسبب الإنتاج الكبير، والأدهى والأمر من ذلك أنه لم تستغل عوائد النفط والغاز في تطوير القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الصناعي، على العكس من ذلك أغلق القطاع الصناعي أبوابه من أجل التوجه إلى قطاع الاستخراج (قطاع المورد الطبيعي)، لذلك سميت هذه الحالة بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد.**Source spécifiée non valide**، كما أن هذا الأخير يؤدي إلى رفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميًا، فالصادرات النفطية تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، ولاسيما الزراعية والصناعية، ما يجعل من الصعب تنويع الإقتصاد. وكرد على ذلك يتبنى صناع السياسة سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الإقتصادية التي يزداد موقفها التنافسي ضعفًا، واضعين العبء المالي على قطاع النفط، وعندما تصبح الزراعة أو الصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها من النفط فإن الإعتماد على هذا الأخير

يتزايد، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس المال بفاعلية أكبر. ومع الزمن قد نصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم.**Source spécifiée non valide**، والذي يصفه الإقتصادي **جوزيف ستيغليتز** بأنه يترافق مع زيادة الأموال ولكن مع زيادة معدل البطالة وبالتالي يؤدي إلى بلاد غنية ومواطن فقير.

1-2- آثار المرض الهولندي

من أهم آثار العلة الهولندية.**Source spécifiée non valide**:

- **أثرالإنفاق:** أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط،والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة فيضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.
- **أثر تحويل الموارد:** تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وعلى أثر ذلك تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، منها مثلا السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، فيؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي.

- **أثر التغيير في النفقات:** ينتج أثر التغيير في النفقات من إرتفاع مستوى الإستهلاك الذي يترافق مع إرتفاع الدخل الوطني، ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري إزدياد إستهلاك هذه الأخيرة مع إنخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى إنخفاض في الميزان التجاري.

كما تؤدي لعنة الموارد إلى قلة النمو الإقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية من خلال:

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
- تذبذب في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط؛
- سوء إدارة الموارد؛
- ضعف وقلة تأثير، وعدم استقرار وفساد في المؤسسات أمام وفرة الموارد السهلة..**Source spécifiée non valide**

2- تشخيص العلة الهولندية للإقتصاد الجزائري للفترة (2014-2018)

2-1- تطور أسعار النفط للفترة (2014-2018)

يمكن تتبع تطور أسعار النفط للفترة (2014-2018) كما يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): تطور سعر برميل النفط بالدولار للفترة(2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط (دولار للبرميل)	99.68	52.79	44.28	39.4	59.9

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على:.**Source spécifiée non valide**.

شهدت أسعار النفط تذبذبا كبيرا خاصة في الفترة ما بين (2014-2018)، فانخفضت من 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 39.4 دولار للبرميل سنة 2017،

فبلغت قيمة الانخفاض إلى حوالي 70%، وعاودت بارتفاع طفيف سنة 2018 لتصل إلى 59.9دولار للبرميل، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط:

- الطفرة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة؛
- زيادة إنتاج النفط في بلدان خارج الأوبك مثل كندا والبرازيل؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في بعض بلدان الأوبك؛ **Source spécifiée non valide.**.
- زيادة إنتاج النفط في العراق، ورفع العقوبات على إيران، وتعزيز صادراتها من النفط؛**.Source spécifiée non valide**.

ليعاود الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 59.9 دولار للبرميل وذلك راجع إلى تحسن معدل نمو منطقة اليورو والدول الناشئة، ومن أبرزها إرتفاع وتيرة النمو في الصين والهند، وبناء عليه ارتفعت وتيرة النمو الإقتصادي العالمي إلى 2.3 % في عام 2018 مقابل 2 % في عام 2017..**Source spécifiée non valide**

2-2- أثر إنخفاض أسعار النفط على مؤشرات الإقتصاد الجزائري للفترة (2014-2018)

لا يزال إنخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات يشكلان عبأ على النشاط الإقتصادي للدول المصدرة للنفط كالجزائر، فمنذ أكتوبر 2014 شهدت أسعار النفط انخفاضا مذهلا، وبما أن الجزائر تمول إقتصادها من هذا القطاع بأكثر من 97% وهذا ما يؤكده التقرير السنوي لبنك الجزائر والذي يمكن توضيحه كما يلي:

الشكل رقم (01): صادرات الجزائرلسنة 2014

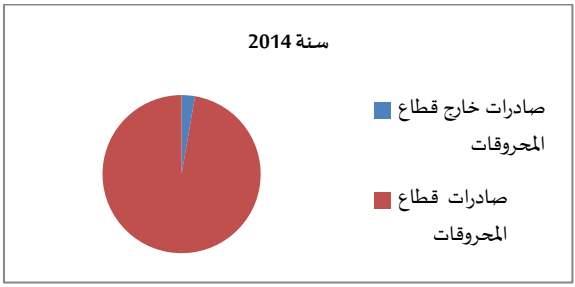

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **Source spécifiée non valide.**

من خلال هذه المعطيات والتي تؤكد تبعية الإقتصاد الجزائري الممول بنسبة 97.28 % لقطاع المحروقات و بنسبة 2.72%من طرف قطاعات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل اشتداد الأزمة بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 لأدنى المستويات، فإن المؤشرات الإقتصادية الجزائرية تأثرت بشكل كبير حيث تحولت الفوائض إلى عجز في العديد من المؤشرات والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): تطوربعض المؤشرات الإقتصادية للفتر(2014-2018)

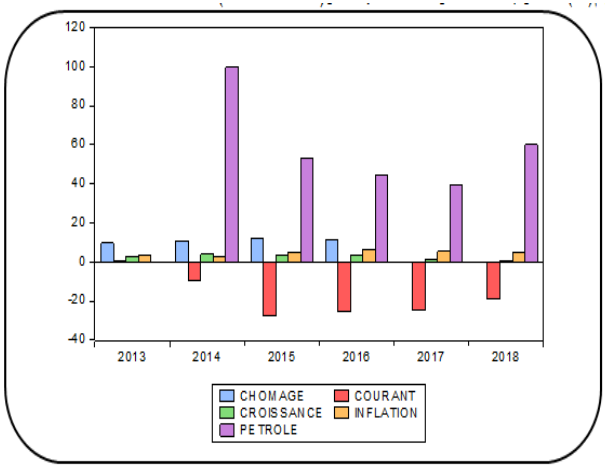

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Source spécifiée non valide.

ومن خلال الشكل أعلاه فإن المؤشرات الإقتصادية تأثرت بالصدمة البترولية والتي أدت إلى:

- تباطؤ النشاط الإقتصادي وانخفاض معدلات النمو التي انخفضت من % 3.8 سنة 2014 إلى 0.8 % سنة 2018.
- عجز في الحساب الجاري، فبعد تحقيق فائض بمعدل 0.8% سنة 2013، إلا أنه مع تباطؤ معدلات النمو بانخفاض أسعار النفط تحولت الفوائض إلى عجز وصل إلى -18.8 % سنة 2018.
- ارتفعت معدلات البطالة من 9.8 % سنة 2013 إلى 11.2% سنة 2016.
- شهدت الموازنة العامة عجزا كبيرا انتقل من 0.9 - % سنة 2013 ليصل إلى - 9.5 % سنة 2017، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

لشكل رقم(03): عجز الموازنة العامة (2014-2018)

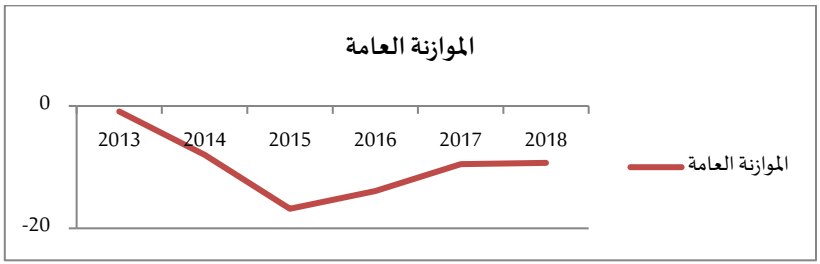

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **Source spécifiée non valide.**

نلاحظ أن الموازنة العامة تعاني من عجز كبير والذي انتقل من -0.9 % لسنة 2014 إلى -9.5 % لسنة 2018.

من خلال تطور أهم هذه المؤشرات للإقتصاد الوطني والذي تؤكد أن إنخفاض سعر النفط إنعكس سلبا على معدل النمو، الموازنة العامة، معدلات البطالة، والحساب الجاري وهذا ما يثبت تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

3- الإجراءات المتخذة لتصحيح الأوضاع الإقتصادية في الجزائر

على ضوء التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وبهدف التصدي للآثار السلبية لهذا الانخفاض الحاد، والحاجة إلى تنشيط ودفع النمو الإقتصادي وتصحيح الاختلالات على مستوى المؤشرات الإقتصادية من عجز الموازنة العامة، إرتفاع معدلات البطالة والتضخم...الخ، فإن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة الجزائرية تتمثل في:

- إلتزام الدولة بمواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية؛
- الحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية؛
- تبني بنك الجزائر آلية جديدة تتمثل في آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة من خلال برامج التسيير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض بنهاية عام 2017، بحيث يقوم بنك الجزائر وبشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة، وتلبية متطلبات تمويل الدين العام، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بالاعتماد على الاقتراض الداخلي؛
- مكافحة التهرب الضريبي وتشديد العقوبات، والذي أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بمعدل 25.3 و53.2 في المئة على التوالي للفترة (2016-2018)؛
- ترشيد الدعم المالي المباشر وغير المباشر وترشيد الإنفاق الجاري؛ **Source spécifiée non valide.**.

- رفع أسعار الوقود و الكهرباء..**Source spécifiée non valide**.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه وكمحاولة لتشخيص الإقتصاد الجزائري، و معرفة إن كان يعاني من المرض الهولندي أم لا، فإن البحث توصل إلى أن الصدمة البترولية لسنة 2014 أثرت بشكل كبير جدا على المؤشرات الإقتصادية الجزائرية فأدت إلى الإعتماد على الإقراض الداخلي والتمويل غير التقليدي، ورفع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية و...الخ، فكل هذه الإجراءات تؤكد على تبعية الإقتصاد الجزائري للقطاع الريعي، كما تؤكد ضعف إنتاجية وتنافسية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تكاد تكون مساهمتها في الإقتصاد الجزائري معدومة، إلى جانب تذبذب إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط.

- **كما أن نتائج اختبار الفرضيات كانت كما يلي:**

- صحة الفرضية القائلة إن تحسن المؤشرات الإقتصادية في الجزائر رهين بأسعار النفط، وهذا ما ترجمته لنا وضعية المؤشرات الإقتصادية والتي تأثرت سلبا بانخفاض أسعار النفط.
- صحة الفرضية القائلة إن الإقتصاد الجزائري يعاني المرض الهولندي، خاصة وأن قطاع المحروقات يعول عليه بنسبة 98%، وهذا ما يثبت تأثير هذا القطاع على باقي القطاعات الأخرى والتي تؤكد أعراض المرض الهولندي.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن إقتراح ما يلي:

- ضرورة تطوير مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات؛
- لتحقيق التنمية يجب أن تكون هناك استراتيجية محكمة ومدروسة وإرادة سياسية قوية؛

- حتمية التخلص من التبعية لقطاع المحروقات حيث يجب أن يكون ضمن استراتيجية التنمية وليس وسيلة لتحقيقها.

المراجع و المصادر

قائمة المراجع باللغة العربية

1. بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي. الجزائر.ص25.
2. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .(2018) .الإقتصاد العربي: مؤشرات الأداء الإقتصادي، .الامارات العربية.ص.15
3. تقرير صندوق النقد العربي .(2019) .الامارات العربية.ص.10
4. حكيمة حليمي . (2017). ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية- قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ص121.
5. ريفينو ووتش. (2005). التخلص من لعنة الموارد، متابعة النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية. نيويورك: معهد المجتمع المتفتح.ص23.
6. ندوق النقد الدولي. (أفريل 2016). مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. واشطن.ص02.
7. صندوق النقد العربي .(2019) .آفاق الإقتصاد العربي :تقارير آفاق قطرية :الجزائر .الامارات العربية.ص.03
8. كمال الدين بن عيسى . (2015). المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر. المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية. جامعة 08 ماي قالمة، كلية العلوم الإقتصادية.ص05.
9. يحي صالح لورنس ، و فاطمة محسن. (20-21 ماي، 2016). الإقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد. المؤتمر العلمي الثاني الإقتصاد العراقي – ملامح الانهيار وفرص الامتياز. جامعة البصرة، كلية الإدارة و الإقتصاد، العراق.ص07.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

10. Ahmed Darwish .(2015) .*Saudi Arabia, Tachling emerging economic challenges to sustain strong growth* .Washington: International Monetary Fund. p07.